

## مصر وتحديات المستقبل

## ٢٥- سياسات وإجراءات جمهورية مصر العربية لمواجهة

## الأزمة الاقتصادية العالمية

محمود عبد الحى\*

عقدت دائرة الحوار بقاعة أ.د. أحمد حسنى بمعهد التخطيط القومى - القاهرة فى السابع من شهر ذى القعدة عام ١٤٣٠هـ الموافق السادس والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٩ م، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة:

- |                                                                     |                       |
|---------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.     | أ.د. جودة عبدالخالق   |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى.                                        | أ.د. سهير أبو العينين |
| مدير مركز الدراسات الاقتصادية.                                      | د. صلاح جودة          |
| نائب أول الشعبة العامة للمستثمرين - الاتحاد العام - الغرفة التجارية | أ. عادل العزبى        |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى ورئيس تحرير المجلة.                     | أ.د. عبدالفتاح ناصف   |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى.                                        | أ.د. عبدالقادر دياب   |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى وعضو مجلس الشورى.                       | أ.د. علا الحكيم       |
| وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى سابقا.                      | أ.د. على سليمان       |
| مدير معهد التخطيط القومى.                                           | أ.د. فادية عبدالسلام  |
| أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر.                                       | أ.د. كريمة كريم       |
| أمين عام اتحاد جمعية التنمية الاقتصادية.                            | م. مجدى شرارة         |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى.                                        | أ.د. محمود عبدالحى    |
| مستشار بمعهد التخطيط القومى.                                        | أ.د. ممدوح الشرقاوى   |
| مساعد رئيس تحرير جريدة الأهرام.                                     | أ. ممدوح الولى        |

أ.د. محمود عبد الحى - مستشار بمعهد التخطيط القومى.

## وقائع الحوار

عبدالفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ... صباح الخير جميعا. وأشكركم جميعا على الحضور لدائرة حوار المجلة لعددها فى ديسمبر ٢٠٠٩. وهذه هى دائرة الحوار ٢٥ من سلسلة حوارات للمجلة تقع تحت عنوان "مصر وتحديات المستقبل"، وموضوعنا فى حوار اليوم هو "سياسات وإجراءات جمهورية مصر العربية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية" وهى الأزمة التى تراكمت تفاعلاتها عبر بضع سنين حتى بلغت نقطة الانفجار الواضح فى مستهل الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وما زلنا نعيش تحديات وتداعيات هذه الأزمة بعد تحولها من أزمة مالية عالمية إلى أزمة اقتصادية عالمية أيضا.

وقد أعد لكم الورقة الخلفية للحوار الأستاذ الدكتور محمود عبدالحى، وعادة نبدأ بتقديمه للورقة ثم نفتح الباب للمداخلات. وتأخذ هذه المداخلات جولة أولى مفتوحة لكل الزملاء المشاركين على أن يكون الوقت المتاح لكل منهم فى حدود عشر دقائق، ثم تكون هناك جولة ثانية تتيح لكل من يرغب من حضراتكم ما يراه من إضافات أو تعليقات فى حدود ٣-٤ دقائق. وترسل المداخلات لحضراتكم بعد تفرغها لمراجعتها وإعادةتها إلينا لتنفيذ أعمال التحرير والإعداد للنشر فى المجلة... والآن أدعو الدكتور محمود لتقديم الورقة الخلفية.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم ... أكرر الترحيب بكم جميعا، وأعبر عن الشكر والتقدير لمساهمتم فى مناقشة الموضوع المطروح للخروج - بمشيئة الله - بمجموعة من المقترحات والتوصيات التى قد تسهم فى تحسين السياسات والإجراءات التى اتبعت، أو التى يمكن أن تتبع، لمواجهة الأزمة الحالية، أو حتى لمواجهة أى أزمات طارئة فى المستقبل.

ولنستعيد معا ما أتيح لنا قراءته فى الورقة الخلفية، فضلا عن وضع محتوياتها فى متناول قراء المجلة عامة، نبدأ بعرض ما جاء بهذه الورقة والذى يمثل محاولة توصيف مختصر للأزمة وتحديد طبيعتها وعلاقة الاقتصاد المصرى بها.

فمن المعروف أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أسفرت عن وجهها بوضوح منذ الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ رغم أن مقدماتها وأسبابها كانت تتراكم منذ شهور طويلة سابقة تصل فى تقدير البعض إلى بدايات عام ٢٠٠٦، وربما إلى أكتوبر ٢٠٠٤ حينما أعلن جورج بوش الابن أن من عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية أن يتمكن أكبر عدد من الأمريكيين من امتلاك منازلهم، واعتبر ذلك أحد محاور سياسة حكومته (وحقيقة الأمر أن نفس هذا التوجه كانت له جذور واضحة فى الشهور الأخيرة من فترة إدارة جورج بوش الأب عام ١٩٩٢). وجاء ذلك متوافقا مع مصالح المؤسسات المالية الأمريكية فى التوسع فى أنشطة التمويل والائتمان، ومن ثم أخذت شروط وإجراءات التمويل العقارى فى التراخى، حتى أصبحت الديون العقارية الرديئة وما بنى عليها من مشتقات مالية مفجرا للأزمة المالية العاتية التى ضربت العالم منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ وتحولت فى غضون بضعة أسابيع إلى أزمة اقتصادية عالمية. وعلى الرغم من أن الأزمة انفجرت واضحة جلية فى هذا التاريخ إلا أن مؤشرات دالة عليها قد لوحظت منذ منتصف عام ٢٠٠٧ حين أطلقت أزمة كبيرة فى السيولة بسبب الديون العقارية الرديئة فى السوق الأمريكية، وعلى الرغم من تدخل عدد من البنوك المركزية الرئيسية فى الدول المتقدمة لتوفير السيولة للمؤسسات المالية المتعثرة إلا أن الحسابات الختامية لعدد كبير من المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية، عن أنشطتها عام ٢٠٠٧، كشفت عن خسائر ضخمة. وفى الخامس عشر من يناير ٢٠٠٨ أدت أخبار الانخفاض الحاد فى أرباح "مجموعة سيتي المصرفية" إلى انخفاض حاد فى بورصة نيويورك، وبحلول الحادى والعشرين من نفس الشهر حدث انخفاض مدو فى أسعار الأسهم فى كل الأسواق المالية العالمية الرئيسية، وتبعته سلسلة من الانهيارات فى هذه الأسعار.

ومنذ سبتمبر ٢٠٠٨ أخذت الأزمة المالية العالمية تسفر عن وجهها من خلال إفلاس وتعثر عدد كبير من المؤسسات المالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان مما دفع حكومات هذه الدول وبنوكها المركزية إلى التدخل بسياسات وإجراءات متعددة لحماية أسواق المال والائتمان من الانهيار التام، والعمل على ضخ مبالغ ضخمة لتوفير السيولة فى هذه الأسواق وتنشيط عمليات التمويل والائتمان ليس فقط لعلاج مشكلات القطاع المالى والمؤسسات العاملة فيه، وإنما أيضا للسيطرة على الآثار التراكمية السلبية لهذه المشكلات على الطلب والإنتاج ومعدلات النمو والتوظيف فى مختلف القطاعات الإنتاجية

سلعية كانت أم خدمية، وهى الآثار التى من خلالها تحولت الأزمة المالية العالمية إلى ركود اقتصادى ضرب الاقتصادات المتقدمة وانتقل زحفاً إلى كثير من الدول الصناعية الجديدة والدول النامية. ويتركز اهتمامنا فى دائرة الحوار هذه فى مناقشة سياسات وإجراءات مواجهة انعكاسات وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى، مع تقييم هذه السياسات والإجراءات أولاً من منظور متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فى ظل رؤية إستراتيجية للمستقبل الذى نتطلع إليه فى جمهورية مصر العربية، وثانياً من منظور الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات والإجراءات ومدى انسجامها أو تعارضها مع أهم الأهداف المعلنة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### حقيقة الأزمة

وربما يكون من المفيد أن نستعرض الانتباه، فى هذه الورقة الخلفية للحوار، إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وإن كان كثيرون قد وصفوها، فى الأدبيات العالمية، بأنها أسوأ من أزمة الكساد العالمى الكبير التى وقعت فى الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ إلا أنها تختلف عنها اختلافاً جذرياً، فقد نتج الكساد العالمى الكبير من تصاعد توقعات متفائلة، فى العقد التالى لنهاية الحرب العالمية الأولى، أفرزت توسعاً كبيراً فى الاستثمار والإنتاج، أدى لتضخم جامح انطلق من جانب التكاليف، فتراكم المخزون، وانخفضت معدلات التشغيل وعمت البطالة وتراجع الطلب بشدة، فحدث الكساد. أما الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة فقد انطلقت من قطاع التمويل العقارى الذى أفرطت فيه المؤسسات المالية الأمريكية، وفرطت فى شروط منحه فغضت البصر عن ملاءة المقترضين تحت وهم أن موجات ارتفاع الأسعار التى صاحبته أزمتهى الغذاء والطاقة منذ أواخر ٢٠٠٦ ستمتد إلى العقارات فترتفع أسعارها لتتحقق هذه المؤسسات مكاسباً وأرباحاً رأسمالية من انتزاع ملكية العقارات الضامنة للقروض وإعادة بيعها حال توقف المقترضين عن السداد... ولكن ما كان لهذا الوهم أن يتحقق لبدئية تم التغافل عنها، ألا وهى أن طلب الغذاء والطاقة يتنافس بشدة مع طلب العقارات على دخول الناس التى ينحاز تخصيصها لكل ما هو من المقومات الأساسية للبقاء (وفى مقدمتها الغذاء والطاقة) وعلى حساب كل ما هو من محسنات البقاء (ومن بينها امتلاك المنازل أو الشقق السكنية وخدمة أعباء قروضها من أقساط وفوائد).

وهكذا ازدادت الديون المتعثرة والرديئة سواء فيما بين الأفراد والمؤسسات المالية أو فيما بين المؤسسات المالية وبعضها، وتضخمت المشكلة إلى حد الكارثة بفعل مسارعة الأسواق والمؤسسات المالية إلى توريق أكبر قدر ممكن من هذه الديون واتخاذها، رغم رداءتها، غطاء لمشتقات مالية تتتابع لعدة مرات فى كثير من الأحوال، وأخذت معالم هذا النظام المالى العنكبوتى تنهاوى إلى حضيض الأزمة المالية مع تصاعد وتعدد مشكلات السيولة فى النظام المالى العالمى منذ النصف الثانى لعام ٢٠٠٧، ثم مع الخسائر الضخمة التى أسفرت عنها نتائج أعمال هذا العام فى عدد كبير من المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية الضخمة، وما تلا ذلك من حالات إفلاس بين كبريات المؤسسات المالية، وانهيار فى أسعار الأسهم فى أسواق المال ... وبحكم الدور المزدوج الذى تلعبه الأسواق والمؤسسات المالية كمصدر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكمصدر لطلب ضخم على منتجات هذه الأنشطة - نظرا للدخول المرتفعة التى يحققها العاملون والمضاربون فى هذه الأسواق والمؤسسات - كان لا بد لانهيار هذه الأسواق والمؤسسات أن ينعكس بتراجع النمو فى هذه الأنشطة، بل وإفلاس البعض منها، وانخفاض أسعار منتجاتها ودخولها فى مرحلة من الركود الاقتصادى. وقد طالت هذه الآثار السلبية معظم اقتصادات العالم، ومن بينها الاقتصاد المصرى بطبيعة الحال، من خلال آليات العلاقات الاقتصادية الدولية بأبعادها التجارية (السلمية والخدمية) والاستثمارية والمالية والتنظيمية.

### الاقتصاد المصرى والأزمة

بغض النظر عما شهدته الأسابيع التالية لانفجار الأزمة من تباين شديد فى التصريحات والتوقعات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لهذه الأزمة على الاقتصاد المصرى، فإن المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير التنمية الاقتصادية لاستعراض مؤشرات الأداء الاقتصادى خلال العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قد اشتمل على بيان موجز لواقع هذه الآثار بعد مضى ما يقرب من عام على انفجار الأزمة. فقد انخفض معدل نمو الاقتصاد المصرى إلى نحو ٤,٧٪ مقابل ٧,٢٪ فى العام السابق ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وهبط معدل نمو الصناعات التحويلية إلى ٤,٢٪، وبلغت خسائر الاقتصاد المصرى من الأزمة حوالى ١١ مليار دولار منها ٣,٥ مليارات فى الصادرات البترولية وحوالى ٧١٩ مليون فى الصادرات غير البترولية، و ٤٣٥

مليون فى السياحة، ونحو مليار فى تحويلات العاملين بالخارج، و ٥,٣ مليارات فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولا شك أن هذه الآثار تعتبر هامة نسبيا، بالنظر إلى حجم وخصائص الاقتصاد المصرى، خاصة من حيث إنه لم يبلغ بعد مرحلة الانطلاق على طريق النمو الذاتى المتواصل، واستمرار اعتماد جهود التنمية واستثماراتها على الخارج (ممثلا فى عائدات الصادرات البترولية والسياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، فضلا عن فائض ميزان الخدمات الذى يغطى القدر الأكبر من عجز الميزان التجارى).

ووفقا للبيانات الرسمية المتاحة لم يكن هناك انعكاسات سلبية تذكر على القطاع المصرفى، بينما شهدت البورصة المصرية تراجعاً فى أسعار الأسهم بلغ ما يقرب من ٥٠٪ فى المتوسط فى الشهور الأولى لانفجار الأزمة، ثم أخذ هذا التراجع فى الانحسار ببطء لم تسترد معه القيمة السوقية لأسهم الشركات المتداولة فى البورصة مستواها السابق على الأزمة حتى الآن. وعلى الرغم من أهمية هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المصرى إلا أن وطأتها ظلت حتى الآن، من واقع البيانات والتصريحات الرسمية، فى حدود إبطاء معدل النمو، وتراجع المتحصلات الخارجية بنحو ١١ مليار دولار (تمثل نحو ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالأسعار الجارية وبسعر الصرف الاسمى).

#### سياسات وإجراءات الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة

وشأنها شأن غيرها من الحكومات، لجأت الحكومة المصرية إلى عدد من السياسات والإجراءات التى تستهدف الحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى. ونقترح أن نناقش هذه السياسات والإجراءات من خلال محاور ثلاثة تم تحديدها فى ضوء ما ورد فى تصريحات ووثائق رسمية بشأن مواجهة هذه الأزمة. ويتناول المحور الأول الإطار العام لهذه المواجهة، أما المحور الثانى فيركز على السياسات والإجراءات المحددة على المستوى الكلى، وأخيرا يتعلق المحور الثالث بالسياسات والإجراءات القطاعية.

#### المحور الأول: الإطار العام لمواجهة الأزمة

اتخذت الحكومة المبادرات التالية:

- التوعية الكاملة بالحدث العالمى وأهمية عدم التهوين أو التهويل من مستتبعاته.
- الإفصاح التام عن التأثيرات السلبية المتوقعة للأزمة المالية العالمية سواء على الاقتصاد العينى أو المال، مع بيان الأنشطة والقطاعات الأكثر احتمالا للتأثر.
- الدعوة لتضافر جهود كافة شركاء التنمية للتصدى للتحديات التى تفرضها الأزمة المالية العالمية (الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وقطاع الأعمال الخاص وتنظيمات المجتمع المدنى).
- تأكيد متانة الجهاز المصرفى وعدم تأثره بالأزمة العالمية وسلامة احتياطات مصر الدولية من النقد الأجنبى باعتبارها مستثمرة فى سندات حكومية مضمونة وبعيدة عن المخاطرة، فضلا عن توفر السيولة لدى البنوك المصرية، حيث لا تتعدى نسبة التوظيفات ٥٣٪ من جملة الودائع والتى يضمونها البنك المركزى بالكامل.
- تبنى مجموعة سياسات تستهدف التصدى العاجل لمستتبعات الأزمة سواء فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار أو بتعزيز الطلب فى السوق المحلى أو بدعم القطاعات والأنشطة التى تأثرت أو متوقع تأثرها بالأزمة العالمية".

وتثير هذه المبادرات بعض التساؤلات الهامة التى يمكن طرحها للنقاش:

- هل تعكس هذه المبادرات إدراكا تاما لأبعاد هذه الأزمة خاصة من حيث دور التمويل العقارى والمشتقات المالية فى انفجارها؟
- ألم يكن من المناسب أن يحتوى هذا الإطار العام لمواجهة الأزمة على إعادة النظر فى منهج ومحركات النمو والتنمية فى مصر نحو تكثيف الاعتماد على تنمية وتطوير قطاعات الإنتاج الزراعى والصناعى؟ خاصة وأن الأزمة العالمية قد كشفت المخاطر الشديدة للاعتماد على قيادة القطاع المالى للنمو فى الاقتصادات المتقدمة، ناهيك عن الاقتصادات النامية.
- ما هو موقع سوق المال (البورصة المصرية) فى هذا الإطار العام لمواجهة الأزمة فى مصر؟ خاصة مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت التدهور الحاد فى قيم أسهم الشركات نتيجة للأزمة.

## المحور الثانى: السياسات والإجراءات على المستوى الكلى لمواجهة الأزمة وآثارها

الحفاظ على قوة الدفع فى السوق المحلى، اتخذت الحكومة ما يلى:

- سياسة نقدية رامية إلى الحفاظ على معدلات النمو السائدة للسيولة المحلية (١٦٪) والتوسع فى الائتمان القطاعى العائلى والخاص (بمعدل نمو ١٠٪)، ومواصلة كبح جماح التضخم.
- سياسة مالية تستهدف الإبقاء على مخصصات الإنفاق على الأجور وتعميقات العاملين وعلى برامج الدعم والمساندة الاجتماعية للفئات الفقيرة (والتي يبلغ مجموعها ٥٥٪ من جملة الإنفاق العام).
- سياسات الإنتاج التى تركز على تنمية الطاقات الإنتاجية للقطاعات السلعية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد، مع التوجه المكثف نحو السوق الداخلى.
- سياسات التوزيع الرامية إلى زيادة كفاءة منافذ التسويق وإحكام الرقابة للتصدى للممارسات السلوكية غير السوية (كاللجوء إلى سياسات التخزين ورفع الأسعار).
- سياسات الاستثمار فى الأوراق المالية بهدف تدعيم فعاليات البورصة، حيث حثت الحكومة البنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات على الدخول بشكل قوى ومؤثر فى البورصة بما يمكنها من القيام بدور صانع السوق، فضلا عن الدعوة لتكوين صناديق استثمار مغلقة برؤوس أموال كبيرة للدخول فى البورصة للعمل كصمام أمان لتفادى تحركات رؤوس الأموال الساخنة، مع إحكام الرقابة على المعاملات للحد من عمليات المضاربة ومطالبه الشركات بالإفصاح عن مستويات أداؤها ومراكزها المالية وأرباحها المتوقعة لإمكان تقدير القيمة العادلة لأسهمها.
- وفى إطار تواصل سياسة تنشيط الطلب المحلى، تستهدف خطة ٢٠٠٩/٢٠١٠ زيادة الإنفاق الاستهلاكى الخاص ليصل إلى ٩٣٥ مليار جنيه بزيادة ١٦,٤٪ تقريبا عن قيمته عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولبيلغ حوالى ٧٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٧٧٪ فى العام السابق، وذلك مع استقرار نسبة الاستهلاك الحكومى عند ١١٪، بينما تتراجع الأهمية النسبية للاستثمار إلى نحو ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- اتجاه الحكومة لتوفير دعم إضافى للصادرات (٢,١ مليار جنيه) للحد من تراجع الصادرات السلعية والخدمية، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، من ٣٣٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٧٪ عام



٢٠٠٩/٢٠٠٨ وتوقع تراجعها إلى ٢٣٪ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما صدر قرار من الحكومة المصرية بتقديم مساندة بنسبة ٥٠٪ من تكاليف الشحن إلى الأسواق الأفريقية.

- مع توقع تراجع معدل الاستثمار من نحو ٢٢٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى نحو ١٨,٩٪ و ١٧,٢٪ فى العامين التاليين على التوالى، بادرت الحكومة بضخ مبالغ إضافية فى إطار خطة تحفيزية قدرها ١٥ مليار جنيه للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وزعت إلى برنامج الحافز المالى (بقيمة ١٣,٣ مليار جنيه منها ١٠,٥٣٢ مليار جنيه استثمارات إضافية لمشروعات البنية الأساسية فى مناطق التنمية الواعدة، ولتعزيز برامج التنمية المحلية ولتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته) واعتمادات إضافية للإنفاق الجارى (بقيمة ٢,٨ مليار جنيه منها ٢,٢ مليار جنيه دعم إضافى للصادرات، و ٠,٤ مليار جنيه دعم للمناطق الصناعية، و ٠,٢ مليار جنيه دعم للبنية الأساسية للتجارة الداخلية).

- وكانت بعض التصريحات الرسمية قد تحدثت عن حزمة من الإجراءات التحفيزية للنشاط الاقتصادى بنحو ٣٠ مليار جنيه، ولكن ما أقر منها بالفعل هو مبلغ ١٥ مليار السابق بيانها، ويبدو أن الفرق قد أخذ فى الاعتبار فى خطة ٢٠١٠/٢٠٠٩ التى نصت على ضخ استثمارات كلية تربو على ٢٠٠ مليار جنيه بزيادة ٢,٦٪ عن الاستثمارات المتوقعة للعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وهذه السياسات والإجراءات يمكن مناقشتها من خلال عدد من التساؤلات على النحو التالى:

• هل تتسم السياسة النقدية المشار إليها أعلاه بالتناسق؟ خاصة وأنها تتحدث عن الحفاظ على معدلات النمو السائدة للسيولة المحلية (١٦٪) والتوسع فى الائتمان القطاعى العائلى والخاص (بمعدل نمو ١٠٪)، ومواصلة كبح جماح التضخم. فكيف يكون ذلك بينما معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى أقل من هذه المعدلات بكثير؟

• وقد اشتملت السياسات النقدية أيضا على تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة بحيث ظلت دون مستوى معدلات التضخم (بما يعنى أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة)، فمن المستفيد الحقيقى من هذه التخفيضات فى أسعار الفائدة؟ وألم تكن لها آثار سلبية على صغار المودعين وعلى الاقتصاد ككل خاصة من حيث سحب المدخرات، وعودة ظاهرة توظيف الأموال، وانخفاض إنفاق صغار المودعين؟

● ألا تعكس سياسات وإجراءات تدعيم فعاليات البورصة إصرارا على توظيف أساليب عالية المخاطر فى التمويل وتعبئة المدخرات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية بينما تستدعى طبيعة الأزمة إعادة النظر فى مثل هذه الأساليب؟ وهذا يطرح تساؤلا جوهريا حول أيهما أنسب للاقتصاد المصرى فى مرحلة نموه الراهنة أن يكون القطاع المالى هو قائد النمو أم القطاع الحقيقى؟

● هل من الحكمة أن تدعم الحكومة المصرية الصادرات بنحو ٤,٢ مليار جنيهه (الدعم الإضافى علاوة على الاعتماد السابق لهذا الغرض) بينما التضخم فى مصر يستنزف القدرات الشرائية لشرائح عريضة من الشعب المصرى؟ وهل هذا الدعم يؤدي بالفعل إلى تخفيض أسعار الصادرات المصرية للمستهلكين الأجانب ويزيد من طلبهم عليها؟ أم أنه فى الحقيقة يضخم أرباح المصدرين منتجين كانوا أم تجارا؟

● وبصفة عامة هل حققت سياسات وإجراءات الحكومة الخاصة بمساندة التصدير أغراضها فى نمو الصادرات أو الحد من انكماشها؟ وهل تتكافأ النتائج المحققة فى هذا المجال مع التكلفة التى تحملها المجتمع؟ ولمصلحة من كانت هذه النتائج؟

● ما مدى فعالية ضخ ١٥ مليار جنيهه أغلبها (١٣,٣ مليارا) على مشروعات البنية الأساسية - وهى مشروعات كثيفة رأس المال - فى تنشيط الطلب وتوفير فرص عمل؟ وهل تمكنت هذه المشروعات بالفعل من إنفاق هذه المبالغ بالكامل؟

● ما هى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات والإجراءات من منظور التنمية المستدامة والعدالة فى توزيع الدخل والثروات؟

### المحور الثالث: السياسات والإجراءات على مستوى قطاعات الاقتصاد المصرى

تمثلت أهم السياسات والإجراءات على هذا المستوى فيما يلى:

(١) بالنسبة للزراعة:

● إعفاء المزارعين من نصف مديونياتهم لبنك التنمية والائتمان الزراعى تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية بضرورة تخفيف الأعباء المالية على المزارعين.

● إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعى للنهوض بمستويات الأداء.

- التوجه التصديرى نحو الأسواق العربية والأفريقية للتعويض نسبيا عن تراخى الصادرات للأسواق الأوروبية والأمريكية.
  - مواصلة تطوير السياسات الزراعية ونظم الري فى إطار استراتيجية التنمية الزراعية طويلة المدى حتى عام ٢٠٣٠.
  - تخصيص استثمارات قدرها نحو ٦,٩ مليار جنيه لقطاع الزراعة والرى للنهوض بنتاج القطاع كى يصل معدل نموه ٣,٥٪ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٣,٣٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- ويلاحظ أن هذه السياسات مبنية على تشخيص لآثار الأزمة يسلم بما هو سلبى من هذه الآثار على الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الأساسية نتيجة انخفاض أسعارها العالمية، ومن ثم زيادة الاعتماد على الاستيراد. بل إن هذا التشخيص يبرز أن للأزمة أثرا إيجابيا واضحا يتمثل فى انخفاض فاتورة الاستيراد بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى تقليل الدعم الموجه لصناعة الخبز والأعلاف بدرجة كبيرة.

#### وذلك ما يطرح للنقاش بعض التساؤلات:

- إذا كانت الأزمة المالية العالمية لا تنفصل عما شهده عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من أزميتين فى الغذاء والطاقة، ألم يكن من الأجدر اعتبار الأزمة العالمية حافزا لإعادة هيكلة الإنتاج الزراعى فى مصر فى اتجاه تأمين أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية الغذائية الأساسية؟
- وهل تصلح السياسات والإجراءات المشار إليها أعلاه لتحقيق هذه الهدف؟
- ما هى العوامل والقيود الكامنة وراء التسليم بتدنى معدل النمو للقطاع الزراعى؟ وهل من الممكن وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات تتغلب على هذه العوامل والقيود، أو تُدنى من تأثيرها على الأقل، بحيث ترتفع بمعدل نمو ناتج القطاع الزراعى إلى ٦٪ أو ٧٪؟

#### (٢) بالنسبة للصناعة التحويلية:

- بعد أن بلغ معدل نمو ناتج هذا القطاع ٨٪ فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تشير التقديرات إلى انخفاض هذا المعدل، بتأثير الأزمة العالمية، إلى حوالى ٤,٥٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ثم إلى نحو ٣,٨٪ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. ولواجهة الآثار السلبية للأزمة على الصناعة التحويلية فى مصر لجأت الحكومة إلى:

- زيادة دعم الصادرات التى يستفيد منها نحو ١٢٠٠ شركة تتيح ٨٧٥ ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى ضم برامج جديدة لدعم الصادرات.
  - تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لكافة المصانع حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، مع تسعير الطاقة لصناعات الزجاج والسيراميك والكيماويات أسوة بالصناعات كثيفة العمالة، وكذلك جدولة سداد تكلفة توصيل الغاز والكهرباء على ثلاث سنوات.
  - تأجيل سداد أقساط الأراضى الصناعية عن عام ٢٠٠٩ لمدة عام.
  - تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية واستثنائها من ضريبة المبيعات لمدة عام.
  - فرض إجراءات وقائية لحماية بعض الصناعات، مثل الغزل والمنسوجات القطنية وألواح الصاج المدرفلة، ومنح دعم ١٥٠ جنيهاً لقطار الغزل للمغازل المحلية.
  - خفض تكلفة الاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة بنسبة ٥٠٪ مما هى عليه الآن، والتوسع فى إنشاء معارض متخصصة مثل معارض مواد البناء.
  - رفع حدود الاستفادة من خدمات مركز تحديث الصناعة وتخفيض نسب مساهمة الشركات إلى ٥٠٪ مما هى عليه الآن لخدمة ١١٥٠٠ منشأة يعمل بها مليون عامل، وزيادة الدعم المخصص للخدمات التى تقدمها المراكز التكنولوجية للمصانع..
  - طرح مجموعة عريضة من المشروعات الصناعية والترويج لها للاستثمار الخاص المحلى والأجنبى، مثل مشروعات إنتاج حامض الكبريتيك، ومحركات الديزل، وقضبان السكك الحديدية، وطلببات الأعماق، والمولدات الكهربائية، ورقائق الألومونيوم، ووحدات الرى المتطورة، ووحدات تدوير المخلفات الصلبة والزراعية.
  - تأكيد أولوية المنتج الصناعى المحلى فى المشتريات الحكومية.
  - تيسير إجراءات التراخيص والسجل الصناعى والاشتراطات البنائية للمشروعات الصناعية الجديدة، وإضافة ١٢ منطقة جديدة للاستثمار الصناعى والتجارى.
- ويمكن مناقشة هذه السياسات والإجراءات من خلال بعض التساؤلات:

- ألا تقع هذه السياسات والإجراءات فى إطار ما هو معتاد فى السياسات الاقتصادية المصرية لتشجيع الاستثمارات الصناعية التقليدية؟
- أم يمكن تلمس ما هو منها خاص بمواجهة آثار الأزمة العالمية؟
- من الواضح أن هذه السياسات والإجراءات تركز على جانب العرض، فهل يعنى ذلك أن جانب الطلب لا يمثل مشكلة أمام توسع وتنوع الاستثمارات الصناعية فى مصر؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فأين هى إجراءات تشجيع الطلب على الصناعات المصرية باستثناء ما ورد بشأن المشتريات الحكومية؟
- ألم يكن معكنا انتهاز فرصة الأزمة العالمية لتبنى سياسة شاملة وفعالة لتعميق التصنيع فى مصر فى بعض المجالات التى يمكن أن يكشف تحليل التشابكات القطاعية وتحليل القيم المضافة عن أنها واعدة بالنسبة للاقتصاد المصرى؟
- إذا كان من مزايا الأزمات أنها يمكن أن تكشف عن مكامن التهديد للأمن الاقتصادى والأمن القومى، فهل نجد انعكاسا لذلك فى السياسات والإجراءات المذكورة أعلاه؟
- ما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه البنوك لمساندة الصناعة والاقتصاد المصرى للخروج من الأزمة؟ وهل لعبت البنوك هذا الدور بالقدر المطلوب أم لا؟ وما هى الدلائل على ذلك؟
- (٣) وبالنسبة للبتروول والغاز الطبيعى:
- تتبنى الحكومة مجموعة سياسات تستهدف:
- زيادة إنتاج الزيت الخام لتعويض أثر انخفاض أسعار البتروول على متحصلات القطاع.
  - التطوير المستمر للاتفاقيات البتروولية لمواكبة المنافسة العالمية.
  - تحفيز الشركات الأجنبية على الاستثمار لتحقيق المزيد من الاكتشافات وزيادة الاحتياطيات المؤكدة، وإقامة مشروعات فى مجال تكرير البتروول والبترووكيماويات.
- وربما يكون مناسباً مناقشة هذه السياسات من خلال محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:
- هل هذه السياسات مناسبة لقطاع البتروول والغاز الطبيعى خاصة وأنه قطاع قائم على موارد طبيعية ناضبة وغير متجددة؟

ما هى سبل الإدارة الرشيدة لهذا القطاع سواء فى ظروف الأزمة أو غيرها؟

#### (٤) وبالنسبة للسياحة

تتعدد سياسات وإجراءات الحكومة الخاصة بهذا القطاع، لتشمل ما يلى:

- تكثيف الحملات الترويجية المشتركة مع الوكالات السياحية الكبرى خاصة فى البلاد الرئيسية المصدرة للسائحين.
  - تعزيز وتنشيط السياحة الوافدة من المنطقة العربية من خلال القوافل السياحية وبرامج الترويج الموجهة خصيصا للزائر العربى.
  - تركيز الاهتمام على أسواق دول أوروبا الشرقية فى المرحلة القادمة والدول ذات معدلات النمو المرتفعة مثل الصين والهند.
  - التنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية بالسياحة (الطيران المدنى والثقافة) فيما يتعلق بعدم رفع الأسعار أو فرض زيادة على الرسوم.
  - الاستمرار فى دعم الطيران العارض فى مطارات (مرسى علم وطابا والساحل الشمالى وأسوان) وتحفيز الطيران منخفض التكلفة.
  - تنشيط السياحة الداخلية لتعويض النقص المتوقع فى الحركة السياحية الوافدة.
  - التنسيق مع البنوك للتيسير على المستثمرين فى القطاع السياحى عن طريق وضع آلية لجدولة الديون ومنح التسهيلات.
  - تطوير البنية الأساسية الخادمة للنشاط السياحى.
  - العمل على تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للسائحين من خلال زيادة البرامج التدريبية وتنويعها لتغطى كافة فروع الخدمة السياحية.
- وفى هذا الشأن يمكن النقاش حول عدد من التساؤلات أهمها:
- هل هذه السياسات معنية بمواجهة آثار الأزمة فعلا على قطاع السياحة أم أنها سياسات معتادة لمختلف الأوقات؟

- هل تطرح هذه السياسات حلولاً وإجراءات فعالة لكثير من المشكلات التى يعانى منها قطاع السياحة حتى فى غير أوقات الأزمات؟ (مثل انخفاض معدلات الإشغال، وسياسات التسعير، والمعاملة الضريبية، وضعف التنسيق بين البرامج والمواقع السياحية، وضغوط أصحاب المصالح التى أدت لاختلالات هامة فى توزيع العائدات بين مقدمى الخدمات السياحية، وانحياز برامج الشركات والتوكيلات الأجنبية إلى تعظيم عوائدها على حساب تدنى عوائد الأطراف والمواقع السياحية المصرية).
- وفى الختام ربما يكون من المناسب أن نطرح بعض التساؤلات العامة بشأن مجمل ما تقدم عن سياسات وإجراءات مواجهة الأزمة، وتتمثل فى الآتى:
- ما هو تأثير هذه السياسات على قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية وكذلك على احتياطات مصر من النقد الأجنبى وعائدات استثمارها؟
- ما هو تأثير هذه السياسات على عدالة توزيع ثمار النمو فى مصر متمثلة فى الدخول والثروات؟
- هل لدينا دروس مستفادة من الأزمة وسبل ومواجهتها؟ وهل هناك ما يشير إلى استفادتنا من هذه الدروس لتجنب معظم الآثار السلبية لأزمات قد تحدث مستقبلاً؟

#### عبدالفتاح ناصف

نشكر الدكتور محمود على هذا العرض الشامل لما جاء بالورقة، وكما هو واضح فإن التساؤلات المطروحة متعددة وتتوزع بين المحاور التى جاء ذكرها، ومتروك لأصحاب المداخلات تنظيم تناولهم لهذه التساؤلات كلها أو بعضها فى حدود الوقت المتاح للمداخلة حتى تتاح الفرصة لمشاركة الجميع.

#### مجدى شرارة

بسم الله الرحمن الرحيم ... سعيد أن أكون معكم ونحن نتكلم عن موضوع قالت فيه الحكومة أنه مع نهاية عام ٢٠٠٩ سوف تنتهى الأزمة بالنسبة لنا فى مصر. واليوم أنا أحضر هذا الحوار بسؤالين: أولهما، متى تنتهى الأزمة فعلياً؟ وثانيهما، ما هى السياسات التى نتبعها لمواجهة هذه الأزمة؟ بما أننى نقابى رئيس اتحاد عمال العاشر من رمضان سأخذ الجانب العمالى وتأثير هذه الأزمة على العمال. ربما الأرقام كالعادة ليست دقيقة ولا شاملة حيث لا تعبر عن حقيقة عدد العمال أو عدد

المصانع التى أغلقت، وأنا أعلم بالعاشر من رمضان وهى أكبر مدينة صناعية، وأعلم إلى أى مدى تأثرنا بالأزمة كصناعات وكمعالة.

كل الشركات التى تعمل بنظام الكويز خفضت من عمالتها بنسب قد تصل من ٤٠٪ إلى ٥٠٪، الشركات التى تعمل بنظام الكويز وتصدر لأمريكا ربما وصلت لهذه النسب أو تجاوزتها فى بعض الأحوال. أضف إلى ذلك معظم صناعات الغزل والنسيج التى تأثرت تأثرا كبيرا فى ظل نظام العمل الذى به عقد محدد المدة بحيث استطاع أصحاب الأعمال الاستغناء عن عمالة كثيرة جدا بلا تعويضات، وهذا أدى إلى وجود كارثة لدينا، وتتمثل هذه الكارثة فى أنه كان لدينا بيوت مفتوحة أغلقت نتيجة هذا الركود العالى.

نحن نقول إننا لم نتأثر لأن البنوك لم تتأثر، كل هذا كلام نظرى، لكن الواقع والحقيقة نحن تأثرنا تأثرا أنا أشعر به جيدا من حجم العمالة التى تحضر إلى يوميا بمكتبى للشكوى من أنها لا تجد عملا أو صاحب العمل سرحها بدون مبرر من وجهة نظر هذه العمالة. ولكن صاحب العمل لديه المبرر حيث لا يوجد طلب على بضاعته، أضف إلى ذلك المصانع التى أغلقت سواء إغلاقا كليا أو جزئيا ... كل ذلك خلق لنا أزمة حقيقية.

أيضا الصناعات الصغيرة التى قلنا إنها الملاذ، كانت أكثر المتأثرين بهذه الأزمة على غير ما يتخيل البعض، فكلنا تقريبا صناع صغار كنا نغذى مصانع كبيرة، والمصانع الكبيرة توقفت كليا أو جزئيا وبالتالي توقفت المصانع الصغيرة كليا فى معظم الأحوال حتى لو كان هناك توقف جزئى لبعض المصانع الكبيرة.

كل هذه المؤشرات سواء فى العمالة أو فى الصناعات الصغيرة، علاوة على قطاعات أخرى فى الاقتصاد القومى كالسياحة والنقل والاتصالات. والدكتور محمود أعد ورقة مختصرة إنما فيها المحتوى الكافى، وأيا كانت القطاعات التى تأثرت بهذه الأزمة فإننى أرى أن الحكومة لا تأخذ الموضوع بالاهتمام الكافى. فعندما نرى أن جنرال موتورز تقفل مصانع لها وتستغنى عن آلاف العمال، وكذلك تويوتا، وهى شركات عملاقة رأسمالها يوازى رأسمال عدة دول مجتمعة، وأنا هنا أقول أننى لم أتأثر إلا إلى حد ما، فهل ذلك من قبيل التمنى أم من قبيل بث الطمأنينة فى النفوس؟ فهل ذلك مدخل سليم لمواجهة الأزمة؟



أيا كان الأمر أعتقد أن المصارحة والمكاشفة بالواقع أجدى وأكثر نفعا فى هذه الظروف. المهم كيف نواجه الأزمة؟

نحن فى العاشر عملنا مجلسا أعلى للأزمات، وجلسنا كعمال وأصحاب أعمال مرتين، واتفقنا على هدف رئيسى وهو الحفاظ على استمرارية المنشأة... وهذا شعار. ولكن واقع الأحوال عبر عنه عدد كبير من أصحاب الأعمال بالتأكيد على أنهم لا يريدون تسريح أى عامل، ولكن إذا أغلق المصنع فلا بد من تسريح العمالة، ولكننا قلنا دعنا نحافظ على استمرارية المنشأة على أساس تلقى الدعم فى أكثر من مجال.

وفى ظل هذا أفاجأ بأن الحكومة لا تدعم، الحكومة تضع قوانين وقواعد جديدة، وزير المالية أصدر القرار ٤١٤ على المشروعات الصغيرة، وأنا كمشروع صغير لا أستطيع أن أعيش ومع ذلك يطلب منى ضريبة وأن أسك دفاتر... لا يمكن فى ظل هذه الأزمة أن يفرض علينا هذا الموضوع. فى ظل هذه الأزمة تفرض الضرائب العقارية، كل مأمورى الضرائب حضروا للمنشآت الصغيرة، لأننا مجمع مشروعات متجاورة، حضروا وطلبوا عمل بيانات... ذلك يدعو للتساؤل: هل الحكومة فى جانب ونحن فى جانب آخر؟

أمريكا بكل قوتها واقتصادها المسيطر ضخت أموال بمئات المليارات من الدولارات لكى تحافظ على الصناعات التى تكاد تغلق أبوابها، ونحن هنا تفرض الحكومة الأعباء وتثقلها فهل المقصود انهيار الصناعات القائمة أم ماذا؟

أنا أردت هنا أن أطرح هموم وأشجان واحد فى الملعب، ولا أدرى ماذا نفعل؟ لقد وضعنا عدة أفكار وعدة مقترحات لكى نخرج من هذه الأزمة لكن الحاصل فى واقع السياسات الحكومية وممارسات القوى المسيطرة فى السوق المصرى لا يعيننا على ذلك إن لم يكن يزيد الأمور تعقيدا. ولناخذ مثلا موضوع الغذاء: عندما ارتفعت أسعاره فى السوق العالمية ارتفعت أسعاره فى السوق المحلية فورا وبلا أدنى تأخير، لكن عندما انخفضت أسعاره فى السوق العالمية لم تنخفض أسعاره فى السوق المحلية، وربما يعزرو البعض ذلك إلى جشع التجار ولكن الحقيقة أن تقاعس الحكومة هو السبب، فالتجار معروفون لديها وتستطيع أن تتخذ من السياسات والإجراءات ما يلزمهم بالاستجابة لانخفاض السعار العالمية للغذاء. لكن

نتيجة تقاعس الحكومة العامل الذى يريد أن يأكل طبق فول يتكلف ٤-٥ جنيه للوجبة فكيف يستطيع تدبير طعامه وطعام أسرته إذا كانت وجبة فول له بمفرده تكلف هذا المبلغ؟ العامل لدى يقول لا أريد زيادة مرتبى وإنما أريد أن أكل كما كنت آكل من قبل لا أكثر ولا أقل ... وأكتفى بهذا القدر على أن تكون لى مداخلة أخرى إذا أتيح الوقت لذلك.

### علا الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم ... طبعاً من بين التساؤلات التى طرحها الدكتور محمود هناك تساؤل هام حول التخفيض المستمر فى أسعار الفائدة. وقد ذكر عند إجراء هذه التخفيضات أن هذا سوف يساعد فى دفع النشاط الاقتصادى فى ظل التوقع بتراجع معدل التضخم، وهو ما لم يحدث بالصورة التى نريدها. والحقيقة أن المستفيد من هذه السياسة هو الحكومة التى آل إليها الجزء الأكبر من تدفقات التمويل المصرفى وتمتعت بأكبر خفض فى تكلفة هذا التمويل. وهنا أطرح تساؤلاً: ما حصلت عليه الدولة - نتيجة هذه التخفيضات فى أسعار الفائدة - مقابل خسارة صغار المودعين، هل ستستخدمه، أم لا، فى أوجه إنفاق جارى واستثمارى تكون فى صالح شرائح المجتمع التى أضررت فعلاً من هذا التخفيض؟

النقطة الثانية المتعلقة بموضوع الفائدة على الودائع: أن الناس - وهذا ما ذكره الدكتور محمود - بدأت تبحث عن قنوات بديلة لتوظيف أموالهم، لكن النقطة الخطيرة أن القطاع العائلى يوفر حصة لا تقل عن ٦٠٪ من السيولة الموجودة فى البنوك، فإذا ما أدى التخفيض المتواصل لأسعار الفائدة على الودائع إلى تشجيع هذا القطاع على سحب ودائمه من البنوك فإن ذلك سيؤثر سلباً بلا شك على تمويل مشروعات الدولة ومشروعات الخطة والحفاظ على معدل نمو مرتفع.

النقطة الثالثة، أن استئثار القطاع العام (وبالأخص الحكومة) بقدر كبير من تدفقات التمويل المصرفى، وبسعر الفائدة المنخفض، يدعونا إلى التساؤل: كيف يتم توظيف هذه المدخرات؟ وكما ذكر الأستاذ مجدى أن المشروعات الصغيرة لدينا فى أشد الحاجة إلى التمويل، ورأينا أنها لا تأخذ من التسهيلات الائتمانية من البنوك سوى ١٠٪ فقط من احتياجاتها. وهذا يضع تساؤلاً أمام الدولة: لماذا لا يتم استخدام هذه الأموال المتوفرة وتوجيهها للمشروعات الصغيرة التى فى حاجة إليها؟

نقطة أخرى مهمة، أنه نتيجة هذه السياسات الخاصة بسعر الفائدة حدث انخفاض فى معدل الادخار من ١٤٪ إلى ١٢٪ وهذا يجعلنا نتساءل كيف سنحقق معدلات نمو مرتفعة فى ظل هذا الانخفاض فى معدل الادخار؟

وهناك نقطة أخرى، أننا كدول نامية نتحمل تكلفة الأزمة المالية الاقتصادية التى حدثت فى الدول المتقدمة، والأكثر أن أساليب العلاج التى تستخدمها هذه الدول المتقدمة لمواجهة الأزمة ستؤثر علينا، وهذا يجب أن نأخذه فى الاعتبار (فنحن نتحمل تكلفة مرتفعة فى الحالتين: وقوع الأزمة وعلاجها).

وما ذكره د. محمود من ضخ ١٥ مليار جنيه، وأن الدولة كانت عازمة أن تضخ ١٥ مليارا أخرى، بالفعل فى الخطة الجديدة هناك عشرة مليارات بدأت الدولة تجهيزها فى برنامج التحفيز الاقتصادى، وستخصص أيضا لمياه الشرب والصرف الصحى. وهنا نتساءل هل الخمسة عشر مليارا التى أنفقت من قبل حققت فعلا تنشيط الاقتصاد وزيادة الطلب بحيث يصبح من المفيد أن نضخ العشرة مليارات الجديدة فى نفس المجالات؟ أم كان من الأجدى توجيهها إلى أنشطة إنتاجية كثيفة العمالة وتمتع بالاستمرارية؟

النقطة الأخيرة هى الدعم الذى وجه إلى الصادرات ومقداره ٤,٢ مليار جنيه، وأتساءل عن الشركات التى استفادت من هذا الدعم؟ حيث يوجد عدد من المصانع الإستراتيجية، مثل مصانع الألومونيوم والحديد والصلب والكوك، تعاني بشدة من انخفاض إنتاجها نتيجة انخفاض الطلب على صادراتها، مع انخفاض فى الطلب المحلى، وتوقف الكثير من خطوط الإنتاج فيها لأن الدولة لا تعطى الدعم — دعم الصادرات — للمصانع أو الصناعات الإستراتيجية وأغلبها فى القطاع العام، وإنما تقصره على الشركات الخاصة. وهذه المصانع طالبت بدعم مماثل فرفض طلبها بحجة أنها تأخذ دعما فى الطاقة على الرغم مما يذكره المسئولون عن هذه المصانع من أن السعر المحدد وفقا لدعم الطاقة مرتفع فى ظل الأزمة العالمية وتناجها. وسأكتفى بهذا على أن أكمل فى جولة أخرى.

## ممدوح الولى

بسم الله الرحمن الرحيم ... سأتكلم فى أربع نقاط هى: القطاعات المتضررة، وخطّة التحفيز المصرية، ثم الإعلان عن انتهاء الأزمة، وأخيرا عدم الاستفادة من الأزمة كفرصة.

النقطة الأولى: القطاعات المتضررة. توضح نتائج ميزان المدفوعات للعام المالى الأخير أن هناك تسعة قطاعات انخفضت إيراداتها من إجمالى ١٢ قطاعا تمثل موارد ميزان المدفوعات المصرى. لكن هذه الأرقام فى حاجة إلى إعادة نظر، فمثلا عندما تذكر الأرقام أن إيرادات السياحة نقصت بنحو ٣٣٩ مليون دولارا فقط فيما بين العامين الأخيرين، فهذا شئ غير مستساغ تماما فى ظل الشكوى المرة من تراجع إيرادات قطاع السياحة.

وقد أشار د. محمود فى ورقته بشكل سريع لسألة البنوك وقال إن المسؤولين قالوا البنوك لم تتضرر، ومر على ذلك دون أن يعطى أى تفاصيل. وأنا أقول إن من أشد القطاعات تأثرا قطاع البنوك، لماذا؟

أولا لأن الإقراض فى ظل ارتفاع المخاطر يصبح مسألة حساسة جدا، وهذا ما حدث بالفعل. فلأول مرة منذ سنوات طويلة نجد أن الرصيد الإجمالى للإقراض فى البنوك المصرية يتناقص رغم أنه من المعروف أن هذا الرصيد يشتمل على فائدة القروض القديمة، بمعنى أنه إذا لم يعط أى بنك أى قرض فالوضع الطبيعى أن القروض ستظل تنمو بنسبة سعر الفائدة، لكن عندما أجد رصيد القروض فى البنوك المصرية كان - فى أبريل من العام الحالى - ٤٣١,٦ مليار جنيه ثم انخفض فى أغسطس الماضى إلى ٤٢٧,٥ مليار جنيه (وهذا فى الحقيقة تكرر فى أكثر من شهر)، فكيف يحدث هذا الانخفاض بينما البنك المركزى يذكر أن سعر الإقراض يتراوح ما بين ١٠٪ و ١٢٪ إلا إذا كان صافى الإقراض أصبح سالبا منذ شهور طويلة.

وعندما نأتى لبعض التفاصيل نجد من النقاط اللطيفة أن رصيد القروض للزراعة بلغ ٤,٣٩٦ مليار جنيه فى أغسطس ٢٠٠٩، وهو أقل مما كان عليه فى يونيو ٢٠٠٤، ونفس الكلام نجده فى القروض للتجارة فرصيدها بلغ حوالى ٤٤ مليار جنيه فى أغسطس ٢٠٠٩ مقابل ٤٧,٥ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٤ ... ذلك ما يوضح أن هناك تراجعا ملحوظا فى القروض التى تقدمها البنوك.

الأمر الآخر أنه حدث تذبذب فى الودائع. ومع العلم بأن أرصدة الودائع تشمل الفوائد، فإن معدل نمو هذه الأرصدة بلغ ٧,٢٪ فى أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، وينخفض هذا المعدل إلى ٦,٢٪ للودائع غير الحكومية. ويلاحظ أن هذه المعدلات تكاد تكون هى سعر الفائدة على الودائع بالجنينة المصرى مما يعنى أن النمو فى هذه الودائع يكاد يكون معدوما فى الشهور الأخيرة.

كذلك يوجد اتجاه لدى البنوك للتوظيف خالى المخاطر، ويتضح ذلك من ملاحظة أنه مع تدنى نسبة الإقراض فى محافظة أصول البنوك إلى ٣٨,٥٪ من إجمال هذه الأصول فى أغسطس ٢٠٠٩ وهذه النسبة تحققت مع التوسع فى استثمار البنوك فى أذون الخزائنة والذى وصلت أرصدته إلى ١٩,٣٪ من مجموع أصول البنوك، وكذلك التوسع فى الأرصدة لدى البنوك سواء فى الداخلى أو الخارج لتصل نسبة هذه الأرصدة إلى ٢٣,٨٪، بمعنى أن هذه الأرصدة مضافا إليها أذون الخزائنة تبلغ أكثر من ٤٣٪ وعندما نضيف إليها السندات والقروض الحكومية فإننا نتكلم فيما يجاوز نصف أصول البنوك موظفا فى مجالات مضمونة وبلا مخاطر. وذلك ما يشير إلى أن البنوك لا تلقى بثقلها لتعزيز أى نشاط فى الأسواق المحلية، وإذا علمنا العلاقة العكسية بين معدلات العائد ودرجات المخاطرة، فلاشك أن البنوك من بين القطاعات المضارة بحكم ما أصابها - بفعل الأزمة - من تراجع فى معدلات الإقراض عامة مع تركيز نسبة عالية من محافظة أصولها المالية فى استثمارات تكاد تكون بلا مخاطر. وأختتم الحديث عن القطاعات المتضررة بتساؤل هو: كيف يتسنى أن تتراجع موارد ميزان المدفوعات فى العام المالى الأخير بنسبة ١٢,١٪ مع تحقيق معدل للنمو ٤,٧٪؟

النقطة الثانية التى أود تناولها هى مسألة خطة التحفيز المصرىة. والحقيقة أننا سمينها تحفيزا أسوة بما حدث فى الدول الأخرى بينما هى فى الواقع عملية مساندة. وكان الحديث عن ١٥ مليار جنينة، ولكن عندما ذهب وزير المالية إلى مجلس الشعب عرض ١٣,٥ مليارا فقط، فهناك أكثر من مليار جنينة هى تكلفة الإعفاءات الجمركية التى تم إعلانها، وهذا يعنى أنه ليس كل الأرقام التى أعلنت هى ضخ أموال ... والأصعب من ذلك أن نصيب المحافظات كان ٨٠٠ مليون جنينة فقط توجه إلى ٢١ محافظة من المحافظات الـ ٢٨. وبلغ نصيب الفرد فى عدد كبير من المحافظات ما بين ٩-١١ جنينها، مما يشير إلى أن هذه المبالغ لن تكون ذات جدوى.

أيضا من المهم أن نلاحظ أنه رغم الإعلان عن هذه الأموال فى نوفمبر ٢٠٠٨ إلا أن القانون الخاص بها لم يصل إلى مجلس الشعب ويعرض عليه إلا فى ٢٠ فبراير هذا العام ٢٠٠٩، بما يشير إلى التأخر فى إقرار هذه الأموال. والحقيقة أن ما قام به الدكتور محمود من حصر التدخلات الحكومية هو حصر من باحث ولكنى أرى أنه لم تكن هناك خطة أو إجراءات محددة وفقا لأهداف متفق عليها فى مجلس الوزراء. وبالتالي فإن أصحاب الصوت العالى هم الذين استفادوا من التدخلات الحكومية ... مثلا صناعات السيارات صوتهم عالى فحدث تدخل وتم فرض تجديد التاكسى. وصناعات الزجاج تكلموا مع وزير التجارة والصناعة من أجل نوع من التدخل، أما من كان صوتهم منخفضا فلم يحصلوا على شىء، كما حدث مع قطاعات أخرى كثيرة.

النقطة الثالثة تخص الإعلان عن انتهاء الأزمة: أنا أتعجب، فأى اقتصادى مبتدئ يعلم أننا متغير تابع، فتأثرنا كان نتيجة ارتباطنا بالعالم الخارجى، فهل العالم الخارجى خرج من الأزمة؟ إذا كانت دول اليورو معدل الانكماش فيها ٤,٩٪ عن الربع الأول من عام ٢٠٠٩ كما شهد الربع الثانى انكماشاً بمعدل ٤,٧٪، وفى الاتحاد الأوروبى بلغ الانكماش ٤,٧٪ و ٤,٨٪ عن نفس الربعين على التوالى. وحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادى ليست هناك بوادر للخروج من الأزمة فى الربع الثالث رغم عدم إعلان أرقامه حتى الآن. فإذا كانت الناس سبب الأزمة لم تنته لديهم هذه الأزمة حتى الآن، فهل يعقل أنها انتهت عندنا؟

أضف إلى ذلك مسألة ارتفاع نسب البطالة، وفى أغسطس الماضى بلغ متوسط هذه النسب ٨,٦٪ فى دول منظمة التعاون الاقتصادى، و ٩,٦٪ فى منطقة اليورو، و ٩,١٪ فى الاتحاد الأوروبى، ومعظم التوقعات تشير إلى استمرار هذه النسب المرتفعة للبطالة لمدة عام أو عامين. وهذا المتغير، الذى هو ارتفاع نسب البطالة، هو الذى سيؤثر على صادراتنا وسياحتنا وغيرها من موارد ميزان المدفوعات. أليس فى ذلك ما يشير إلى أن الحديث عن انتهاء الأزمة كلام غير واقعى.

النقطة الأخيرة كنت أتوقع أن تحدث، وهى استفادة من الأزمة كفرصة، وكما تكلم د. محمود، بالاتجاه للإنتاج الحقيقى والقطاع الحقيقى، لكن من الواضح أنه ليس لدينا مثل هذا الاتجاه. كانت لدينا فرصة أزمة الغذاء العالمية فى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وكانت فرصة أن نشد حيلنا فى هذه القطاعات لكن لم يحدث

ش.ع.

وفيما يتعلق بالبورصة فإن أعلى قيمة لرأس المال السوقى للشركات المتداولة بها كانت ٨٩٨ مليار جنيه فى العام الماضى ٢٠٠٨، وبالأمس ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ كان رأس المال السوقى فى البورصة المصرية ٥٧٠ مليار جنيه، بما يشير إلى انخفاض قدره ٣٢٨ مليار جنيه فيما بين الفترتين. وأيضاً فإن مؤشر البورصة المصرية كانت أعلى قيمة له فى العام الماضى ١٢ ألف نقطة، وبالأمس كانت قيمة هذا المؤشر ٧٢٠٠ نقطة، وهذا يعنى أن الهوة ما زالت كبيرة جداً بين القيمتين.

وأصل من ذلك - فى رأى الشخصى - إلى أن ما حدث من تراجع فى البورصة المصرية كان فرصة ذهبية للاقتصاد المصرى من حيث إنه كان يجب استثماره لترشيد دور البورصة وتخويف الناس من المضاربات فى البورصة مع تشجيعهم على الاتجاه بأموالهم إلى الاستثمار فى قطاعات الإنتاج الحقيقى، لكن لا بد وأن يكون هناك بدائل، وليس سعر الفائدة المرتفع على الودائع من بين هذه البدائل. فأنا أختلف مع ما قيل فى مسألة سعر الفائدة حيث إننى من المناصرين لخفض سعر الفائدة، فليس ممكناً أن يقترب سعر الفائدة من الصفر فى أمريكا، ويكون ٠,١٪ فى اليابان، و ٠,٥٪ فى إنجلترا، و ١٪ على اليورو، ونحن ما زلنا نتكلم عن تلك الأرقام الفلكية التى فى ضوئها تكون المنافسة بالفعل صعبة على أى منتج مصرى. ولكننا فى حاجة إلى إيجاد بدائل لصغار المدعين والمدخرين لتشجيعهم على أنماط استثمار تكون مناسبة لهم.

وفى الختام أعود فأؤكد أننا أضعنا فرصة الخروج من حالة التكالب على البورصة وعاد المضاربون لتأخذ قيمة مؤشر البورصة فى الارتفاع بما يقول لكل واحد منا أن يذهب إلى البورصة أحسن من البنوك التى تعطى ٥-٧٪ وأحسن من أى استثمار آخر، وبما يشير إلى الاستمرار فى هذه الهوة السحيقة المتمثلة فى الاستثمار المالى القائم على المغامرة والمضاربات بما يضر الاقتصاد المصرى.

### سهير أبو العينين

أشكر د. محمود على الورقة المليئة بالكثير من الأسئلة التى تحتاج أكثر من حلقة للمناقشة. والحقيقة كنت سجلت عدداً من النقاط للتحديث فيها، وبعضها تحدث فيه الزملاء. وأول ما أريد التحدث

عنه هو أهمية مؤشر البطالة فى متابعة آثار الأزمة على الاقتصاد المصرى. ومن وجهة نظرى أن أثر الأزمة على البطالة أهم من أثرها على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، لأن مؤشر البطالة هو المؤشر الأساسى الذى يبين حركة الاقتصاد كله. لذلك كان لا بد وأن يكون بالورقة إشارة إلى أثر الأزمة على مؤشر البطالة، وذلك من خلال متابعة حجم العمالة التى تم الاستغناء عنها، وقد أشار المهندس مجدى شرارة إلى هذه النقطة بوضوح، وأعطى فيها تفصيلات.

النقطة الثانية التى يجب أن تكون فى ذهننا، ونحن نتحدث عن الأزمة المالية العالمية والسياسات المتبعة لمواجهتها، هل لدينا وسيلة ما لقياس أو تحليل حالة الاقتصاد المصرى؟ أو هل سياسات التنمية التى كانت متبعة قبل الأزمة كانت تسير فى اتجاه الاستدامة؟ لأنه عند آخر سنة تحقق فيها معدل نمو حوالى ٧٪ صار جدل فى أوساط الأكاديميين والإعلام هل هذا النمو وصل إلى كل الفئات أم لا؟ وهل هذا النمو قابل للاستمرار أم لا؟ وأنا أتساءل عما إذا كان جزء من هذه الآثار الحالية ليس نتيجة الأزمة ولكنه من آثار سياسات التنمية التى كانت متبعة من قبل، ولا شك أن المؤشرات الدالة على ذلك لا بد وأن تذكر ويتم تحليلها.

النقطة المهمة أيضا والتى أود أن أشير إليها، والتى أتعامل معها كثيرا، هى نقطة البيانات. فلعمل أى قياس أو تحليل أو حساب أى مؤشرات نكون فى حاجة إلى قواعد بيانات كافية ودقيقة وتأتى فى الوقت المضبوط، هذا مطلب ضرورى فى كل الأحوال، وبصفة خاصة عندما تكون هناك أزمة اقتصادية أو أزمة معينة تكون هذه البيانات مطلوبة بشدة ومطلوب فيها التفاصيل ومطلوب سرعة إصدارها، كما هو الحال فى الاقتصادات المتقدمة حيث البيانات تكون موجودة شهرية وأسبوعية ويومية، ويتم متابعتها يوم بيوم وعلى مستوى أدق التفاصيل.

نحن بالنسبة لنا قواعد البيانات المنشورة لا تفيد فى متابعة آثار الأزمة بشكل حقيقى وواضح ومعقول، فعلى سبيل المثال من ضمن البيانات المطلوبة - وكما قلنا - حجم البطالة والعمالة، ولا بد من التعرف على حجم العمالة الذى تم تسريحه من كل الصناعات، ومن كل الوحدات الإنتاجية. المهندس مجدى أشار إلى هذه النقطة وقال إن هذه البيانات غير معروفة، فإذا كانت غير معروفة على مستوى الوحدات التنفيذية فما بالنا بالوحدات التى تجمع هذه البيانات، حيث لا تصلها البيانات الكافية أو



الدقيقة أو التى تأتى فى الوقت المناسب، سواء من القطاع الخاص أو حتى من مؤسسات أخرى داخل الدولة.

وفى هذه النقطة أود الإشارة إلى أن وزارة التنمية الاقتصادية قامت ببعض الجهود، حيث قامت بإعداد مؤشرات تكون إلى حد ما مناسبة من ناحية التوقيت والتفصيلات، وهذه الجهود أسفرت عن نشرة شهرية تعد حاليا فى مركز معلومات مجلس الوزراء بعنوانها "المرصد الاقتصادى"، وقد حاولوا فيها عمل بعض المؤشرات البسيطة والمركبة، لكن ما زالت قواعد البيانات التى تعتمد عليها كل المؤشرات وكل التحليل الخاص بها قواعد ليست جديرة بالثقة بشكل كاف. وأنا أقول إنه فى أى دراسة أو أى بحث أو مجال للنقاش لأى مشكلة لا بد وأن نتطرق إلى مشكلة البيانات، لا بد من ذكرها بشكل عام أو بشكل خاص محدد بالنسبة للموضوع الذى يتم تناوله، ويتم تسليط ضوء شديد على أبعادها المختلفة.

النقطة الثانية التى سأتحدث فيها تخص السياسات التى تتبعها الدولة والإجراءات وسياسة التحفيز والخمسة عشر مليار جنيه التى أنفقت على البنية الأساسية والمرافق، على أساس أن هذه القطاعات تستوعب عمالة سريعة ومرتبطة بالتشييد والبناء، وعلى أساس أن تخفف من مشكلة البطالة وتحقق دخلا لبعض الفئات محدودة الدخل. ولكن حتى الآن لم نتعرف على أثر هذا الإنفاق حيث لم تتم متابعته ولم يتم قياس هذا الأثر، وحتى إذا حاولنا قياسه فالمشكلة فى متابعة البيانات نفسها.

نقطة أخرى بالنسبة لسياسات الدولة بشكل عام لمواجهة الأزمة، سواء الأزمة الحالية أو غيرها من الأزمات، هناك مشكلة دور الدولة فى الإنتاج والمشاركة مع القطاع الخاص، بمعنى أن أبعاد مشاركة الدولة مع القطاع الخاص لا بد أن تحدد. هذه الأزمة أثارت على مستوى العالم كله مسألة إعادة صياغة دور الدولة، فماذا فعلنا هنا فى مصر؟

لدينا مشكلات كثيرة فى مجال الإنتاج، نريد أن نعرف هل نتخلص من عقدة عدم اقتراب الدولة من مجالات الإنتاج اكتفاء بمجالات المرافق أم نبقى على هذه العقدة؟ لا بد من دراسة هذا الموضوع دون حساسيات أيديولوجية من أى جانب أو أى طرف من الأطراف.

النقطة الأخيرة، أسجل سعادتي بأن معنا ناس موجودة من مجالات مختلفة تنفيذية، الأستاذ عادل العزبى والمهندس مجدى شرارة، وسوف يوضحوا لنا نقاطا غائبة عنا، ولا نجدتها منشورة، عما يحدث بالفعل فى الأداء الاقتصادى.

على سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم ... أولا نشكر المعهد على تنظيم هذه الندوة، وفعلا يثار السؤال: هل انتهت الأزمة؟ وإذا كانت قد انتهت، فعلى ماذا قد انتهت؟ وهل نحن تغيرنا بعد الأزمة أم ما زلنا كما كنا قبل الأزمة؟

كانت لى مقالة بالأهرام منذ شهر عن دروس الأزمة، وفيها شبهت الاقتصاد الأمريكى بالرجل السكرير الذى يقود سيارة فى طريق جبلى، فهو يعتمد على المديونية وزيادة الاستهلاك وفى نفس الوقت يتعامل فى المشتقات. لديه أزمة مؤسسية من حيث الرقابة على البنوك والرقابة على المؤسسات المالية، ولديه مشاكل فعلية فى موضوع الفساد داخل المؤسسات وداخل جهات الرقابة على هذه المؤسسات. وبعد ذلك السيارة تدهورت وسقطت فى هوة عميقة لكن ربنا ستر واستطاع أن يخرج من السيارة وقال أنا تُبِت، ولكنه ركب السيارة واستمر فى المسير دون أن يغير شيئا.

يُخَيَّل إلى أن نفس المثال يمكن أن ينطبق على الاقتصاد المصرى إلى حد ما، حيث إنه بالرغم من توحش الأزمة والمخاطر الكبيرة لها، وبالرغم من التهويل الكبير فى بداية الأزمة عن الأثر الممكن والانهيئات المتتابة وغلغ المصانع وفقدان فرص العمل وتراجع تحويلات العاملين ... بالرغم من كل هذه الأشياء فنحن فجأة، بعد سنة وعدة أشهر، نتكلم عن تعافى الاقتصاد العالمى والاقتصاد المصرى، ونحن والحمد لله تمام والأمور عادت إلى ما كانت عليه، ولم نغير شيئا فى سلوكنا ولم نغير شيئا فى مؤسساتنا.

ربما يعد تأخرى فى الحديث فرصة لكى أضيف شيئا جديدا، فأنا سأتكلم عن هذه النواحي المؤسسية. وأشكر الدكتور محمود لأنه فى الورقة التى أعدها أعطانا مقدمة مهمة عن أسباب الأزمة، وإذا عرفنا الأسباب يمكن أن نحاول تقديم روثة للعلاج. وربما يكون جزء من المشكلة فى مصر، وفى العالم، هو توحش القطاع المالى وأنه أصبح يغطى على النشاط الاقتصادى الحقيقى فى الأهمية وفى عناية الدولة،

وبالمقابل فإن حل الأزمة يتطلب الاهتمام بالقطاع الحقيقى، بمعنى زيادة الإنتاج وخلق فرص التوظيف وإعطاء حوافز للمشروعات الصغيرة، وكل الأشياء الخاصة بجانب زيادة الإنتاج الحقيقى.

وقد تكلم الأستاذ ممدوح الولى عن نشاط المضاربات فى البورصة، وأن البورصة أصبحت الشغل الشاغل لصانع السياسة الاقتصادية فى مصر. وأضيف هنا أنه من يومين كان هناك مهرجان كبير لتقديم البورصة المصرية للمستثمرين فى لندن، جميل جدا. أذكر عندما كنت وكيل وزارة الاقتصاد منذ أكثر من ١٥ سنة كانت الصقور الأجنبية قد بدأت تتجمع وتريد دخول البورصة المصرية، وكان بداخلى خوف شديد أن يلعبوا فى البورصة ويقتنصوا المدخرات المصرية ويخرجوا بها.

ولم يكن هذا التخوف بلا أساس، فما حدث أنه فعلا لثلاث مرات شهدت البورصة المصرية عمليات تضخيم كبير جدا فى الأسعار يعقب كل منها قيام الأجانب فجأة بسحب أموالهم ويخرجوا بها طبعاً بعد جنى أرباح هائلة من عمليات المضاربة هذه ... حدث ذلك فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وفى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وأرجو من أحد الباحثين أن يتتبع تحويلات العاملين للخارج حيث سيجد أنها تصل إلى معدلات كبيرة جدا من بيانات ميزان المدفوعات، فى شكل تدفقات سلبية إلى الخارج، وقد حدث ذلك مع كل هذه الأزمة الحالية.

فالبورصة المصرية يتم حلبها لصالح المستثمرين الأجانب، ومما يثير علامات الاستفهام والتعجب أننا فى عام ١٩٩٢ أصدرنا قراراً غريب الشأن يعفى مضاربات البورصة من ضريبة الأرباح الرأسمالية. وبالتالى أصبح لدينا الصناعى والتاجر والموظف وأى مجتهد فى عمل منتج ونافع يدفع ٢٠٪ من دخله للضرائب بينما من يكسب فى البورصة مئات الملايين من الجنيهات فى أيام قليلة، وأحيانا بأساليب غير مشروعة، يعفى تماما من الضرائب. هذه ليست رأسمالية، فحتى الدول الرأسمالية الكبرى تفرض ضريبة على الأرباح الناتجة من المكاسب الرأسمالية فى البورصة. وهناك من يتحدث عن أهمية فرض ضريبة على الأرباح التى تتحقق من أنشطة المضاربة، وذلك أمر مطلوب حيث إن من يأتى ليستثمر فى مصر فأهلاً به ونشجعهُ طالما هو استثمار طويل الأجل ... أما استخدام البورصة كوسيلة لتوليد القيم عبر المضاربات قصيرة الأجل فلا بد وأن يعاقب عن طريق فرض ضريبة عليه، فى ألمانيا تبلغ هذه الضريبة ١٥٪ وفى أمريكا ٢٠٪، وأنا أوصى بأن ننظر فى هذا الشأن. ويبدو أن أصحاب الحل والربط عندنا سعداء،

لمجرد أن المستثمرين الأجانب يحضرون، ولكنهم يحضرون ويذهبون بسرعة، وأهلا بكل من يحضر لاستثمار يبقى فى البلد لفترة معقولة ليسهم فى حل مشكلة تمويل أو إدخال أساليب تكنولوجية متطورة أو غير ذلك من الأهداف المفيدة للاقتصاد المصرى، ولكن أن يحضر مستثمر ويخرج بعد بضعة أيام فلا بد من فرض ضريبة عليه.

هذا يثير نقطتين أخريين: الأولى بخصوص المدخرات، وتكلمت فيها الدكتوراة علا وآخريين عن أهمية زيادة حجم المدخرات. ونحن نلاحظ أن حجم الادخار فى مصر قد تراجع لعدة سنوات، ومن الواجب أن نعمل على تشجيع المدخر الفرد والادخار على المستوى القومى، ولكن الملاحظ أن سياسة عجز الميزانية مستمرة وأن الدولة ما زالت تعاني من تقادم العجز ولا تسعى لزيادة الإيرادات من موارد جديدة اللهم إلا الضريبة العقارية التى أزيدها. ولكن هناك مجالات كاملة معفاة من الضرائب كالبورصة - كما سبق أن ذكرت - وأرباح بعض الشركات، وأيضا الفوائد على الودائع، وأنا أعتقد أننا نعطي فوائد مرتفعة، وعموما فأنا أرى أنه لا بد من إخضاع كافة مصادر الدخل للضريبة حتى يمكن زيادة الادخار على المستوى القومى.

وهناك أشياء خاصة بتغيير مؤسسى، فنحن فى حاجة إلى مزيد من الرقابة على البنوك ومؤسسات التمويل، وأنا أرى أنهم وحدوا الرقابة عن طريق إنشاء هيئة جديدة، وذلك أمر جيد ونتمنى أن ينجح. ويبقى كما ذكرت عملية تحفيز العرض والاهتمام بالاقتصاد الحقيقى.

وأخيرا على المستوى الدولى أرى أنه يجب أن يكون لمصر موقف قوى بالتعاون مع دول العالم الثالث، وهذه سياسة كنا نتبعها فى الماضى وينبغى استعادتها لمحاولة تغيير مؤسسات بريتون وودز لتصبح أكثر تجاوبا مع احتياجات العالم الثالث وتحاول أن تحمى هذه الدول من تقلبات الاقتصاد العالمى.

ومن الواضح أننا مررنا بأزمة كبيرة جدا هى أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧. وحاولنا وقتها أن نفرض تغييرا على مؤسسات بريتون وودز لحماية الدول النامية من المضاربات على العملات ومن حركة الأموال الساخنة، ومن السياسات النمطية لصندوق النقد الدولى وخلافه، ولكن لم يتحقق الكثير فى هذا المجال ... وفى الأزمة الحالية نحن نعانى كما قلتم جميعا، فنحن نعانى من مساوئ الاقتصاد الأول

أو العالم الأول من حيث الإفراط فى الاقتراض ، ومن حيث الاستثمارات المالية والمضاربات فى البورصات ، وغير ذلك. وكان المفروض أن يتم إنشاء هيئات رقابية تحد من هذه الممارسات ، والدول المتقدمة تتحدث عن مثل ذلك ولكن قلبها يضرع عكس ذلك إذ أنها المستفيدة من وجود النظام العالمى كما هو عليه الآن. وكما قلت كان المفروض أن نجتمع الرأى العام فى الدول النامية ، ومصر كانت القائد لمجموعة الـ ٧٧ وغيرها من المجموعات المهتمة بإصلاح النظام المالى العالمى. ووزير المالية المصرى تبوأ موقعا مهما فى مجموعة العشرين ومن المطلوب أن يستثمر ذلك لرفع صوت العالم الثالث فى هذا المجال ... وكلمتى الأخيرة أن نهتم بإصلاح الجانب المؤسسى والجانب التنظيمى لإدارة الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة.

### كريمة كريم

الحقيقة سوف يكون كلامى عن السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة رغم أنه ليس لدينا بيانات عما تحقق والذى لم يتحقق ، لكن هناك توقعات بأنه ليس هناك قدر كبير قد تحقق ، وذلك من خلال المؤشرات فى السوق.

أبدأ أولا بسياسة الحكومة المعلنة بأنه ستضخ ١٥ مليار جنيه (أو ١٣,٥ مليار جنيه فى البنية التحتية). البنية التحتية فعلا كثيفة العمالة ، ولكن ليس هذا هو القرار الذى يساعد فى عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية المالية ، لأننا لا بد وأن نفكر فى مشروعات لها قوة الدفع للأمام والخلف اقتصاديا بحيث لا تنتهى آثارها التحفيزية فى توظيف العمالة وخلق الدخول بمجرد انتهائها. أما مشروعات البنية التحتية فإنها تنتهى بعد سنة أو اثنتين أو ثلاثة ومعها ينتهى تأثيرها على خلق فرص عمل ، فالعمالة التى توظف فى شق طرق أو عمل محطات مياه ... الخ تعود إلى منازلها بعد انتهاء هذه المشروعات مباشرة.

كذلك نحن فى حاجة إلى دراسة تقوم بها مجموعة من الخبراء ، بجانب الحكومة ، لتحديد ما هى الصناعات التى لها قوة دفع إلى الأمام وإلى الخلف بحيث يوجه جزء من الاستثمارات الحكومية إليها ، بجانب الاستثمار فى البنية التحتية ، فهذه الأخيرة لها قوة دفع إلى الخلف لأنها تستخدم مواد

خام ولكن لفترة محدودة حتى يتم الطريق أو محطة المياه، بينما نحن فى حاجة أيضا إلى مشروعات لها استمرارية بحيث يستمر دوران رأس المال وخلق فرص عمل ويزداد الإنتاج.

السياسة الثانية هى ما أعلنته الحكومة عن زيادة دعم الصادرات بنسبة ٥٠٪، هذا جيد لكى نستطيع المنافسة فى السوق العالمية، ولكن هذه السياسة ليست كافية. لماذا؟ لأن الغرض من زيادة دعم الصادرات هو تخفيض أسعار صادراتنا فى الخارج لتصبح بالتالى أكثر تنافسية، ولكن هذا يتحقق فى حالة واحدة فقط، وهى أن يستخدم المصدر هذا الدعم فعلا فى الاستمرار فى الإنتاج والتصدير مما يعنى الاحتفاظ بالعمل وبمستوى الطلب على مستلزمات الإنتاج التى يشتريها، مما يساعد على التغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية. ولكن ذلك لن يحدث إذا ما قام المصدر بوضع الزيادة فى الدعم فى جيبه واستغنى عن العمال ولم يعبأ بانخفاض صادراته طالما أن الدعم زاد من مكاسبه، وهذا فى تصورى ما يمكن أن يحدث طالما لا يوجد فى السياسات والقوانين ما يخضع المصدر للمساءلة إذا لم يلتزم بالأهداف التى من أجلها يحصل على الدعم ... فكما تعلمنا الاقتصاد علم لا أخلاقى، بمعنى كل واحد يريد تحقيق أكبر ربح ممكن لمصلحته الخاصة، وهنا لا ألوم رجال الأعمال وإنما آخذ على الحكومة أن تضع السياسات دون أن تدعمها بالإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات من خلال إخضاع أصحاب الأعمال للرقابة والمحاسبة والعقاب إذا لزم الأمر.

السياسة الثالثة للحكومة هى تخفيض الضرائب على السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج من ٢٠٪ إلى ٢٪ لتشجيع الإنتاج والتوظيف، وإذا كانت النتيجة هى استخدام المنتجين لهذه التخفيضات الجمركية لزيادة أرباحهم وليس لتخفيض الأسعار من أجل زيادة الطلب، وبالتالي زيادة التشغيل والإنتاج، فإن هذا الإجراء لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة منه.

رابعا، بخصوص تخفيض سعر الفائدة فى الجهاز المصرفى، ألاحظ أن هناك اعتراضات على هذا الإجراء لما يؤدي إليه من ضرر للمدخرين. ولكن فى تصورى تخفيض سعر الفائدة إجراء مطلوب فى الوقت الحالى لأنه مع الانهيار الكبير الذى حدث فى البورصة حدث انخفاض كبير فى القيمة الرأسمالية للشركات، وبالتالي اهتزت قدرتها على الاقتراض من البنوك، ومع الفائدة المرتفعة ومع الانكماش فى الطلب يحدث ببساطة استغناء عن العمالة مما يؤدي إلى المزيد من الانكماش فى الطلب نتيجة فقدان